أخبار الخليج

y, 1998, No. 7434 ● العدد (٧٤٣٤) السنة الثالثة والعشرون ● الجمعة ٧ ربيع الثاني ١٤١٩هـ ● ٣١ يوليو ١٩٩٨م

في لقاء مشترك بين وزير العمل وأصحاب العمل:

دعوة لرفع رواتب البحرينيين بالقطاع الخاص

٤٢٪ من البحرينيين الذين تم توظيفهم مؤخرا يحصلون على أقل من ١٠٠ دينار

توظيف ١٢ ألف بحريني بالشركات والمؤسسات خلال الثمانية عشر شهرا الماضية

أكد السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية ضرورة تفهم قطاع الأعمال للتطورات الحادثة حاليا في سوق العمل.. ودعا في اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين الذي عقد مؤخرا مؤسسات ومنشآت القطاع الخاص إلى إعادة النظر في الحد الأدنى للرواتب لتحقيق الاستقرار للعمالة الوطنية..

وقال: كيف نتوقع استقرار هذه العمالة في ظل مستوى متدن من الرواتب، موضحا أن ٣٥٤٦ بحرينيا يشكلون ما نسبته ٤٢٪ من إجمالي المستجدين لدى مكتب خدمات التوظيف في عام ١٩٩٧ يتقاضون مائة دينار شهريا فأقل و٣٩٪ يتقاضون أجورا لا تتجاوز ١٢٠ دينارا و١٤٪ يتقاضون أجورا لا تتجاوز ١٥٠ دينارا.

وأشار وزير العمل والشئون الاجتماعية إلى انخفاض معدلات دورات العمل والشكاوى العمالية في صفوف العمال الذين يتقاضون أجورا مناسبة.

وأوضح الوزير أن عدد الذين تم توظيفهم في مؤسسات وشركات القطاع الخاص خلال عام ١٩٩٧ والنصف الأول من العام الحالي سواء عن طريق التوظيف المباشر من قبل المؤسسات أم عن طريق مكتب خدمات التوظيف بلغ ١٣ ألفا و٣٤ باحثا عن عمل..

○ عبدالنبي عبدالله الشعلة

وكشف الوزير في الاجتماع نفسه عن اتجاه لتأسيس مجالس نوعية جديدة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، لتأمين المزيد من فرص التدريب والتأهيل للمواطنين، وتطرق إلى موضوع تسريع حسم القضايا والمنازعات العمالية ودور أصحاب الأعمال في ذلك، مبينا أثر ذلك على سوق العمل.

وأكد وزير العمل والشئون الاجتماعية وجوب تعزيز آليات التعاون مع قطاع أصحاب الأعمال عبر غرفة تجارة وصناعة البحرين التي أكدت من خلال السيد يوسف صالح الصالح النائب الثاني للرئيس ورئيس جانب الغرفة في الاجتماع، حرصها على الارتقاء بمستوى التعاون المشترك مع وزارة العمل والشئون الاجتماعية، وأعرب السيد صالح عن تقديره لجهود وزارة العمل في مجال التدريب وإدماج العمالة الوطنية في سوق العمل وتحقيق الاستقرار لهذا السوق، وأكد مساندة الغرفة لهذه الجهود ومسايرتها لتوجهات وزارة العمل في كل ما تتطلع إليه في هذا الخصوص.

وجرى خلال الاجتماع تقييم أداء هذه اللجنة المشتركة بين الغرفة ووزارة العمل، وأكد الطرفان حرصهما المشترك

(البقية ص ٧)

في لقاء مشترك (بقية)

على تفعيل دور هذه اللجنة لتحقيق الأهداف والنتائج المنشودة التي تخدم سوق العمل وقطاع الأعمال والعمالة الوطنية في المرحلة المستقبلية، وتمت بلورة عدة تصورات لدور اللجنة لكي تكون أحد أهم أدوات التعاون بين وزارة العمل وأصحاب الأعمال والغرفة لتفعيلها في الفترة القادمة.

وتطرق الاجتماع إلى عدة موضوعات هامة منها ما يتعلق بمستوى رواتب العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص، وسبل تحقيق الاستقرار للعمالة الوطنية، وسلوكيات العمل، والمنازعات العمالية، والمستجدات العالمية وتأثيراتها على سوق العمل في البحرين، وأكد وزير العمل والشئون الاجتماعية في هذا الصدد أهمية أن يأخذ القطاع الخاص البحريني زمام المبادرة في بحث التأثيرات المحتملة للتطورات المستجدة سواء على صعيد منظمة العمل الدولية، أم منظمة التجارة العالمية، وما تفرضه التحولات الاقتصادية والتوجهات العالمية على صعيد علاقات أطراف الإنتاج واستقرار أسواق العمل، وتوصل الاجتماع إلى قناعة مشتركة بأهمية الإسراع في دراسة تلك التأثيرات، وتفعيل دور غرفة تجارة وصناعة البحرين في توعية قطاع الأعمال بتلك التطورات وبأبعادها. وتم تداول مرئيات الطرفين في هذا الخصوص وتم وضع تصورات ومقترحات مشتركة في هذا المجال.

وعرض الاجتماع كذلك الجهود المبذولة تجاه التعامل مع المبادرات الأخيرة للدول الآسيوية المصدرة للعمالة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تشكل بداية ضغوط جماعية على دول مجلس التعاون من خلال قيام الدول الآسيوية بوضع عقد عمل موحد لجميع فئات العمالة، وبيّن السيد يوسف الصالح الصالح موقف الغرفة حول هذا الموضوع واستجابتها لدعوة وزارة العمل بمخاطبة الغرف الخليجية للتوصل إلى رؤية وموقف محدد حول هذا الموضوع.

وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية دواعي هذا التوجه، وشرح أبعاد ذلك على أسواق المنطقة، وقال إنها تتزامن مع توجهات أخرى من قبل منظمة العمل الدولية تتصل بحقوق العمالة الأجنبية، وقال إن البحرين أخذت زمام المبادرة بدعوة مدير عام المنظمة للوقوف على حقيقة وضع أسواق المنطقة وما تتسم به من خصوصية، موضحا أن مدير عام المنظمة قد أبدى تفهما حيال هذه الخصوصية، وجدد الوزير أهمية وضرورة أن يكون قطاع الأعمال ملما وواعيا بكل التطورات والاتجاهات المستجدة والمرتقبة التي تؤثر على سير هذا القطاع وأسواق العمل والإنتاج، وأكد أنه لا غنى عن إعطاء المزيد من الاهتمام للعمالة الوطنية وتدريبها وتأهيلها.

حضر الاجتماع من جانب وزارة العمل والشئون الاجتماعية كل من الوكيل المساعد للعمل الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة، والوكيل المساعد للتخطيط والتدريب السيد عبدالرحمن الزياني، والسيد سعيد سيد أحمد مدير إدارة تنمية القوى العاملة، والدكتور ناجي أحمد المهدي مدير معهد البحرين للتدريب، والسيد حمد الوزان مدير إدارة العلاقات العمالية، والسيد محمد ديتو رئيس مكتب خدمات التوظيف، والسيد راشد ثاني رئيس العلاقات العامة والسيد صباح الدوسري مدير مكتب الوزير، والدكتور محمود سلامة المستشار القانوني والعمالي. ومن جانب الغرفة السادة: إبراهيم محمد زينل وعثمان محمد شريف عضوا مجلس الإدارة وعادل حجي حسن العالي والسيد عبدالله المناعي، والسيد سلمان رضي الموسوي، وشاكر عبدالله عقاب أعضاء الغرفة وجاسم محمد الشتي مدير عام الغرفة وعبدالرحيم حسن نقي نائب المدير العام للغرفة، وخليل يوسف مدير دائرة الإعلام ومقرر اللجنة.